تقرير أميركي: ٥٨ مليار دولار صرفت في العراق لم تكن إلا جدراناً كونكريتية

□ بغداد/ المدى

كشف تقرير كتبه الصحفي الاميركي اليوت وودز، نشرته مؤسسة bloomberg الإعلامية الاقتصادية، عن مجريات سوء الإدارة في العراق.
وبحسب بعض المقاييس الإحصائية، يعد العراق اليوم أكثر أمنا واستقرارا مما كان عليه منذ عشر سنوات تقريبا. في العام ٢٠١١ ، اقل من ١٥٠٠ من المدنيين العراقيين قتلوا بسبب القنابل والكمائن والقنص وغيرها من "هجمات معادية" ، وفقا لحيثيات معهد بروكينغز عن العراق ، وهو أدنى رقم منذ سقوط نظام صدام حسين.
و يقول أصحاب الأعمال انهم أكثر حرية من أي وقت مضى في السفر أو الاقتراض من الدائنين الدوليين ، وتحويل الأموال إلى الخارج. ويمكن للزائر لبغداد أن يستبشر وهو يرى علامات الحياة الطبيعية بعد الحروب، صيحات شبان يشاهدون مباريات كرة القدم في المقاهي، وضحكات أطفال وهم يخرجون من المدرسة.
ولكن العراق أبعد ما يكون عن الاستقرار. اذ بدأت موجة عنف هزت البلاد منذ انسحاب القوات الامريكية من العراق يوم ١٨ كانون الاول الماضي.
ويرى الصحفي الامريكي ان العراق الان تحت إدارة جديدة ومفتوح للأعمال التجارية، في ١٢ من كانون الاول الماضي وخلال مأدبة غداء في غرفة التجارة بواشنطن، اعتلى رئيس الوزراء نوري المالكي المنصة ليتحدث بفخر عن العراق الجديد وقال ان السياسة هي الباب للاقتصاد ، والأمن هو باب للسياسة والاقتصاد ، والأخير هو باب للسياسة والأمن في وقت واحد لأن هناك علاقة بينهما".
وقال "عندما يتحسن أي عنصر من عناصر هذا النظام الثلاثي، فسيؤثر على النظام برمته، والمعادلة كلها. قد يكون مقصده ضاع في الترجمة أو من الصعب متابعته، ولكن رسالته الشاملة كانت واضحة: الأمن يتحسن، والعملية السياسية تتحرك، والاقتصاد ينتعش وكل طرف من هذه الثلاثية الثلاثة يتغذى على الآخر في دورة محمودة، وقد حان وقت الاستثمار، الان.
وقال وزير التجارة في تصريحات له ان هناك ١٣٥١ شركة أجنبية مسجلة في العراق ، منها أقل من ٢٠ شركة اميركية.
وانتقد الشركات الأمريكية لفشلها في المنافسة بقوة أكبر للحصول على عقود الحكومة العراقية. واضاف:"لا ينبغي للشركات الاميركية أن تخشى، ففي الجنوب خاصة ، المنطقة أكثر أمنا الآن مما كانت عليه من قبل".
مازال الأمن يشكل تحديا لا يمكن إنكاره ، وهو ليس سوى التحدي الأكثر وضوحا فقط. فبشأن قطاع النفط، يشير المقاول العراقي المقاول سامر شامل الذي حضر مأدبة غداء الحكومة ان الاخيرة تراجعت كثيرا عن عقودها، ويقول ان الحكومة مدينة لنا بخمسة ملايين دولار لأكثر من عامين عن العمل الذي قمنا به مع نفط الجنوب، وعندما لا تدفع لنا، لا نستطيع أن ندفع لموردينا الأجانب والدائنين. وهو ما يلحق ضررا بمصداقيتنا "، ومجموعة شال هي شركة توفر معدات الحفر والمعدات اللوجستي الاجنبية الصنع لشركة نفط الجنوب، وهي احدى شركات النفط الوطنية في العراق. ويرتبط عملها مع الحكومة العراقية.
واضاف "اذا كنت شركة اكسون موبيل (XOM) ، فانت تعمل كسياسي وليس كرجل أعمال وهذه الشركات الكبرى الأجنبية على استعداد لخسارة المال لمدة ١٠ سنوات قبل أن تكسب مالا. ولكن بالنسبة للشركات الصغيرة العراقية مثلنا ، لم يعد بإمكاننا تحمل هذا العبء . "
إن البنية التحتية المشلولة في العراق تضاعف تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. وقال شامل ان ٥٨ مليار دولار أنفقتها الولايات المتحدة على اعادة الاعماركان يجب ان تكون لبناء شي ء أكثر من الجداران المضادة للانفجارات. "لقد مرت تسع سنوات"، كما قال "ولم يتم اصلاح الكهرباء".
ووفقا لوزارة النقل العراقية تحتاج البلاد إلى ٥٠٠٠ كيلومتر (٣١٠٠ ميل) من السكك الحديدية ، وإجراء إصلاح شامل لنظام الطرق السريعة، ومطارات جديدة، وإدخال تحسينات رئيسية في ميناء أم قصر قبل أن تتمكن من التنافس مع دول الجوار الغنية بالنفط. ويقول منذر الصايغ ، ممثل العراق في محطة حاويات العقبة ، ان البنية التحتية في ميناء أم قصر – وهو الميناء الوحيد في المياه العميقة، على الخليج بالقرب من البصرة- بنية متهالكة بحيث ان العديد من السفن تعيد توجيه مسارها إلى منفذ الأردن على البحر الأحمر، ثم يتم نقل بضاعتها عبر النقل البري من هناك. ويضيف ان السفن تتجنب ميناء أم قصر لسبب آخر : دفع الضرائب الأردنية أرخص من رشوة مسؤولي الميناء العراقي!
ويكمن الفساد في صميم أزمة الكهرباء أيضا. وتقول زينب الصفار ، التي تعمل في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ان الفساد في وزارة الكهرباء أسهم في تأخير بناء عدة محطات للطاقة مصادق عليها. وتؤكد "ان الفساد هو في العقود"، مضيفة أن الفساد يشمل مسؤولين على أعلى مستوى. على سبيل المثال ، تمت تنحية وزير الكهرباء السابق رعد شلال ، في آب ٢٠١١ بعد أن تبين أن موظفيه قد وقعوا عقودا بقيمة ١,٧ مليار دولار لإنشاء محطات كهرباء جديدة مع شركات أجنبيتين وهميتين. ويشكل المبلغ ٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للعراق.
وفي الوقت نفسه، لا يزال الملايين من الأسر العراقية من دون طاقة كهربائية لمدة تصل إلى ٢٠ ساعة يوميا. ويقول صاحب متجر لبيع القهوة في سوق الكاظمية ببغداد، إنه يدفع أكثر من ٤٠٠ دولار كل شهر لمولدة كهرباء خاصة، وهو ما يشكل ربع عوائد دخله.
أصاب التجار والمزارعين العراقيين أيضا الدوار بسبب العواقب غير المقصودة للخصخصة وفتح الحدود مع العراق للاستيراد – وهي تدابير "العلاج بالصدمة" الاقتصادية التي اتخذتها سلطة التحالف المؤقتة في العام ٢٠٠٣. كان الهدف هو جر البلاد من اقتصادها المتداعي الذي تسيطر عليه الدولة وزرع بذور اقتصاد السوق. كانت النتيجة ان المنتجين المحليين غير قادرين حتى على استبقاء هامش لهم.
كان للافتقار الى وجود ضوابط فعالة على الحدود وجمع أكبر قدر من الرسوم الجمركية أثره على القطاع الزراعي، حيث كان المزارعون يتعاملون مع سنوات طويلة من أضرار الحرب واضمحلال نهري دجلة والفرات ونظم الري، وعليهم الآن المنافسة في أسواقهم المحلية مع المنتجات المستوردة الرخيصة والخضروات من سوريا وايران. في ظل العقوبات الدولية التي فرضت بعد حرب الخليج العام ١٩٩١، مثلت الزراعة ما يقرب من ثلث الاقتصاد العراقي. الآن الهلال الخصيب ، مهد الزراعة- يستورد أربعة أخماس احتياجاته الغذائية. توافد الفلاحون الذين لا يستطيعون العيش من الأرض إلى أماكن مثل مدينة الصدر في بغداد ، حيث انضموا إلى الشباب العاطلين عن العمل والعمال الذين ينتظرون الفرصة لبناء جدار من الطابوق أو طلاء مطبخ مسؤول في الحكومة.
غالبا ما تنطوي مثل هذه الوظائف على مخاطر قاتلة. ويقول العامل مصطفى الذي اكتفى بذكر اسمه الاول ، انه يشعر بالقلق من أن العنف الطائفي قد يتصاعد مجددا ، لكنه يحتاج إلى عمل ، حتى لو كان ذلك يعني شنقا على مفترق طرق خطير. ويقول ان "السبب في عدم وجود العمل يعود الى الصراع بين الأحزاب السياسية، لا أحد يرغب في بناء منازل جديدة لأن الجميع يدخرون أموالهم تحسبا لبدء القتال مرة أخرى."

برلماني يدعو البنك المركزي إلى رفع سعر الدينار أمام الدولار

بغداد /وكالات

دعا عضو البرلمان عبد الحسين عبطان البنك المركزي للعمل على رفع سعر الدينار مقابل الدولار وذلك لتحسين الواقع المعيشي للفرد.
وقال عبطان بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): على البنك المركزي القيام بدراسة لرفع نسبة الدينار مقابل الدولار والعملة الأجنبية التي تزيد عن (٦٠)مليار دولار.
واضاف عبطان : أن الدينار يراوح مكانه منذ أربعة سنوات منذ أن كان الاحتياطي النقدي (٢٠) مليار دولار مشيراً الى ضرورة رفع سعره ليصل الى (١٠٠٠)دينار مقابل الدولار ليزيد الإنعاش الاقتصادي والواقع المعيشي للفرد ويعيد مكانته المتميزة بين الدول.
هذا ويذكر أن البنك المركزي أكد على أن رفع قيمة الدينار بنسبة ٣,٤٪ والتي قد تبدو للوهلة الأولى نسبة متدنية رغم أنها في حقيقة الأمر تشكّل قيمة نقدية كبيرة ضمن عمليات التسوية المالية الكبيرة بين البنوك" أن هذا الرفع "يبعث برسالة قوية تؤكد قوة وثبات العملة الوطنية والمستقبل الواعد للاقتصاد العراقي" ويبدد جميع المخاوف من إمكانية حصول تدهور للأخير.

مصدر: ثلاثة أشهر شهدت سرقة المال العام بسبب تأخير الموازنة

بغداد / وكالات

كشف مصدر مطلع في الحكومة أن الأشهر الثلاثة الاخيرة من العام المنصرم ٢٠١١ شهدت انتعاشاً للفساد المالي وسرقة المال العام.
وأفاد المصدر الذي طلب عدم كشف أسمه لـ(البغدادية نيوز) أن "الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ٢٠١١ سجلت أرقاما قياسية غير مسبوقة في معدلات الفساد المالي وسرقة المال العام".
وأكد المصدر أن سبب الفساد وعمليات السرقة التي شهدتها مؤسسات الدولة خلال آخر ثلاثة أشهر من السنة هو قانون موازنة ٢٠١١ الذي تضمن فقرة تقضي بمعاقبة الوزارة بعزل الوزير الذي لا تقوم وزارته بصرف ٧٠٪ من تخصيصاتها المالية.
وبين المصدر أن "عدم محاسبة الوزارات على مدى وكيفية إنجاز المشاريع وعدم تقديمها للحسابات الختامية واقتصار المحاسبة على عدم صرف التخصيصات وفر بيئة متكاملة لتفاقم الفساد والمفسدين وفرصة للبذخ وتبذير المال العام، فيما وصفه المصدر بـ "ربيع الفساد"
وذكر خبير اقتصادي أن الأوساط الاقتصادية لا تنتظر من الحكومة سوى تعاقب الأزمات، وما أزمة تأخر الموازنة إلا دليل على ذلك في ظل غياب السياسة المالية والاقتصادية مؤكداً أن الملفات الاقتصادية غائبة عن الحكومة.
وبين الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري لـ(البغدادية نيوز)أن"نقاط الخلاف على الموازنة بين الكتل السياسية، هي نقاط تتعلق بالسياسة المالية مما يعني عدم وجود اتفاق بين القوى السياسية إزاء السياسة المالية او ازاء السياسة الاقتصادية عموماً"، مشيراً إلى أن "الحكومات المتعاقبة لم تكن تمتلك سياسات مالية او اقتصادية".
وتوقع الصوري "استمرار الأزمات الاقتصادية وتعاقبها ولم تتخذ الحكومة في كل مرة سوى الحلول الترقيعية والتنازلات التي تخدم المحاصصات".
وأشار الصوري الى أن " الأوساط الاقتصادية لا تنتظر أي جديد من الحكومة"،موضحاً أن "انعكاس تأخر الموازنة يلقي بضلاله على جانب الاستثمار المرتبط بعملية التنمية الاقتصادية" ، داعياً إلى " إقرار موازنات المشاريع التي تستغرق اكثر من عام مرة واحدة.
يذكر ان المراقبين للشأن الاقتصادي يرون غياب العقيدة الاقتصادية فلا العراق هو من دول (السوق) ولا هو يخضع الى نظرية اقتصادية واضحة، وعلى كل المسارات فان غياب خطة اقتصادية توفر في ظل موازنات بأرقام فلكية،الرفاهية والاكتفاء لاوجود لها في الاجراءات التي تواجه بها الحكومة لحاجات الناس، واذا ما علقنا الاسباب على شماعة الفساد والنهب العام، فأن خطوات القضاء على هذه الآفات متواضعة ولا تتناسب واتساع نطاقه ومساحته.

الاستيراد والإهمال يهددان سوق "الصفارين بالانقراض"

كركوك /متابعة المدى

اعتبر مالكو محال في سوق "الصفارين" في كركوك أن الإهمال الحكومي الذي دفع دول الجوار بضخ منتجاتها إلى البلاد يهدد سوقهم بالانقراض بعدما اظهر ضعفا في الإقبال من قبل السكان المحليين.
وكان سوق الصفارين يشهد حركة واسعة أيام العزلة الدولية والعقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على العراق في تسعينيات القرن الماضي. وبعد انفتاح العراق اقتصاديا لم يغلق السوق وواصل عمله على الرغم من ضعف الإقبال عليه.
ويعمل الصفارون في تصنيع أوان منزلية من الألمنيوم والنحاس ومعادن أخرى وبأسعار مرتفعة بقليل عما هو موجود في السوق المستورد.
كما يعمل الصفارون على صناعة الحلي وبعض أدوات الزينة إلى جانب البراميل التي تستخدم كخزانات للماء وهي الوحيدة التي يقبل عليها السكان وبخاصة في فصل الصيف.
ويقع سوق الصفارين على مقربة من سوق القيصرية الشهير داخل زقاق ضيق وكثيرا ما يكون مزدحما من قبل المتبضعين لأنه يقع داخل السوق الرئيس.
ويعود تأسيس سوق الصفارين إلى الخمسينيات وكان سابقا موجودا داخل قيصرية كركوك إلا انه نقل إلى بداية مدخل القيصيرية في وقت لاحق.
ويقول الحاج نجم الدين صاحب محل لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) "في هذا السوق أشخاص معروفون كانوا سابقا أصحاب هذه المهنة ولا تزال محالهم موجودة".
وأضاف "وأنا أتحدث معك وأنا صاحب هذا المحل الذي يعود لجدي الحاج عوني. توارثنا عنه هذه المهنة التي اعتدنا أن نكسب منها رزقنا. هناك الحاج حسين أيضا صفار مشهور والآن أولاد أولاده هم من يعملون في المحل المقابل لنا".
وعن نسبة الإقبال أضاف نجم الدين "بالنسبة لإقبال المواطنين على السوق ليس بالكثير حاليا كما كان سابقا. الناس بدأت تشتري البراميل الجاهزة والجداري والمحكان والطاسات وغيرها من الأغراض التي نصنعها بأيدينا".
وأشار إلى أن "السوق متوقف حاليا بعض الشيء. الاقبال عليه أصبح نادرا. كثير من أصحاب هذه المهنة هجروا مهنتهم بسبب الرزق القليل الذي لا يكفيهم لسد حاجتهم المعيشية".
وبالنسبة لنجم الدين فيما إذا كان يعتزم هجرة مهنته قال "بالنسبة لي أنا معتاد على مهنتي. لا أستطيع أن اعمل غيرها. العمر تقدم بي كثيرا وأصبحت عاجزا عن مزاولة أعمال أخرى".
ويوجد في كركوك سوق واحد يمتهن تصليح البراميل القديمة وتصنيعها فضلا عن الأدوات المنزلية الأخرى مثل الأواني والسكاكين والملاعق وأغراض منزلية أخرى.
وطالب نجم الدين الحكومة المحلية برعايتهم بالقول "ندعو المسؤولين في المحافظة إلى تكريمنا على أقل تقدير لأننا حافظنا على واحد من تراث كركوك الذي تفخر به كل القوميات المتآخية".
ولا يقتصر سوق الصفارين على قومية واحدة حيث انه يضم قوميات المدينة الرئيسة منها الكردية والعربية والتركمانية كما هو الحال بالنسبة للأسواق الأخرى أو حتى الدوائر الحكومية.
ويقول دلشاد رزقوي وهو صاحب محل لـ(آكانيوز) "بصراحة السوق مهدد بالانقراض لان الأشياء المستوردة رخيصة جدا مقارنة بأسعارنا. اننا نشتري الأدوات غالية إضافة إلى تعب اليدين والوقت وهذا كله يضاف على السعر الاجمالي".
واضاف "المفروض على الحكومة في كركوك ان تراعي مثل هكذا اسواق لانه ليس سوقا بل تراثا للمدينة. انه قديم وله خصوصية ويجب المحافظة على تراث كركوك لا جعل المستورد يقضي عليه".
وقال مثنى عبد الكريم وهو مساعد في محل لصناعة البراميل لـ(آكانيوز) "فقط في الصيف يشهد السوق بعض الحركة على شراء براميل المياه لان كركوك في كل صيف تشهد أزمة في الماء الصالح للشرب ويفضل الناس تخزين المياه عند الضرورة".
وشهدت كركوك في الصيف الماضي تظاهرات حاشدة نظمها سكان للمطالبة بتحسين الخدمات ومنها توفير المياه والكهرباء والوظائف.
وأضاف عبد الكريم "على المختصين أن يوسعوا هذا السوق ويدعموه من خلال دعمنا في شراء الألمنيوم والمغلون للبراميل والنحاس لان اذا اعتمدنا على الاستيراد فهذا أمر بالغ الخطورة لان العراق به من الأيدي العاملة ما يكفي. يجب استثمارهم".
ويعكف الكثير من اصحاب المحال على شراء البراميل والاواني القديمة المتضررة من قبل الناس من خلال جولات بسيارات في الازقة والشوارع ومن ثم يقومون بإعادة تأهيلها وتصنيعها أو إصلاحها وبيعها مرة أخرى.
ويعمل العديد من الصفارين على الصناعة من معادن عدة وجودة عالية لكن الناس يعزفون عن شرائها لغلاء ثمنها بحسب ما يقول ابو يورطاش.
وأضاف ابو يورطاش لـ(آكانيوز) "في كثير من الاحيان نصنع ادوات او حليا او اغراضا اخرى لكن لا نجد لها أي مشتري مثل السابق. الأمر تغير ويتغير يوم بعد آخر بسبب الإقبال على الصناعة الصينية او التركية او الايرانية لانها رخيصة وذلك مدعومة من قبل حكوماتهم
واستدرك بالقول "أما نحن فللأسف وكأننا ثقل على الحكومة الرشيدة فلا تدعم أي صناعة محلية بل تشجع على المستورد وهذا امر ليس جيدا. لن يخدم الناس والاقتصاد العراقي ولن يخدمنا نحن اصحاب هذه المهنة. اننا نفكر في هجرتها".
وتابع بالقول "أنا سأهاجر وفلان سيفعل نفس الشيء فقل لي من سيبقى؟. هذا الأمر ليس علينا الصفارين بل على جميع أصحاب المهن. المهن المحلية مهددة ويجب أن تنظر الحكومة إلى هذا الأمر ولو قليلا بدل أن تشغل وقتها في المنازعات والكراسي".
ويوجد في محافظة كركوك العديد من الأسواق القديمة وأبرزها سوق الصفارين وسوق الطيور والقيصرية والحصرية وغيرها. مدير سوق الأوراق المالية يدعو إلى دعم الشركات المحدودة.